الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

14 **ربيع أول** 1436 –5 **يناير** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	9
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	12
حقوق الإنسان فى العالم	26

طلب من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان معلومات تفصيلية عن القضية

وفد المحامين الأمريكيين يؤكد اهتمامه بمتابعة قضية حميدان التركي

المصدر: جريدة سبق الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
http://sabq.org/COugde

سبق-الرياض:
طلب وفد المحامين الأمريكيين من هيئة المحامين السعوديين معلومات تفصيلية عن قضية السجين السعودي "حميدان التركي" الذي يقضي عقوبة السجن 27عاماً في أحد السجون الأمريكية، جاء ذلك خلال زيارة الوفد الأمريكي اليوم - الأحد- الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان .
وأكد رئيس الاتحاد المحامين الأمريكيين "ويليام كوليمان" اهتمام الوفد بقضية "حميدان" وقضايا حقوق الإنسان عامة وسير العدالة بشكل خاص .
وتم خلال الزيارة مناقشة سبل التعاون بين اتحاد المحامين الأمريكي والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مجال عقد الدورات التدريبية وورش العمل, وإبداء وجهة النظر في بعض القضايا الحقوقية وبعض الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل مستمر ودائم لما يمثله ذلك من فهم أفضل لمفهوم حقوق الإنسان والتي قد تختلف من ثقافة إلى أخرى .
قدم رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور"مفلح بن ربيعان القحطاني" في بداية اللقاء شرحاً موجزاً عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية, مبيناً التقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان في المملكة والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه , كما تطرق الحديث إلى دخول المرأة السعودية في مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية, وتطرق الحديث أيضاً إلى وجود مكاتب لجمعية حقوق الإنسان داخل سجون المباحث، وضم الوفد الأمريكي كلاً من رئيس الاتحاد "ويليام كوليمان" , ومنسق وعضو بالاتحاد "بول جوزيف" و"توماس مايكل", ورافقهم رئيس جمعية المحامين السعوديين الدكتور"ماجد قاروب".
وكان في استقبالهم رئيس الجمعية الدكتور"مفلح بن ربيعان القحطاني" والأمين العام للجمعية "خالد بن عبدالرحمن الفاخري" وسكرتير رئيس الجمعية "أحمد بن محمد المحمود" وعضوا الجمعية الدكتور إبراهيم السليمان وثريا شيخ.

محامون أمريكيون يعيدون قضية حميدان التركي إلى الواجهة

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
http://www.alsharq.net.sa/2015/01/05/1275820

3

حقوق الإنسان في الصحافة

أبها – سارة القحطاني
عادت قضية السجين السعودي في الولايات المتحدة، حميدان التركي، إلى الواجهة بعد أن طلب وفدٌ يضم محامين أمريكيين ويزور المملكة حالياً؛ من هيئة المحامين السعوديين معلومات تفصيلية عن القضية.
وأكد رئيس اتحاد المحامين الأمريكيين ويليام كوليمان، خلال لقائه أمس مسؤولي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، اهتمام الوفد الأمريكي بقضية التركي وقضايا حقوق الإنسان بصفة عامة وسير العدالة بصفة خاصة.
وحميدان التركي مسجون في الولايات المتحدة منذ عام 2006 بعد إدانته بإساءة معاملة خادمته الإندونيسية، لكن القضاء الأمريكي خفّض في عام 2011 العقوبة الموقعة عليه من 28 سنة إلى ثماني سنوات لحسن سلوكه.
في سياقٍ آخر، بحث الوفد الأمريكي ومسؤولو جمعية حقوق الإنسان التعاون بين الطرفين في عقد الدورات التدريبية وورش العمل.
بدوره، أبلغ رئيس الجمعية، الدكتور مفلح القحطاني، المحامين الأمريكيين أن المملكة سجلت تقدماً ملحوظاً في مجال حقوق الإنسان، واستشهد بوجود مكاتب للجمعية داخل سجون المباحث وبانضمام المرأة إلى مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية تصويتاً وترشُّحاً.

الاتحاد الأمريكي للمحامين يطلب معلومات عن حميدان التركي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض
قام وفد من الاتحاد الأمريكي للمحامين بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس. واستفسرت الجمعية من الوفد الزائر عن قضية المعتقل السعودي حميدان التركي وعن معتقلي جوانتنامو. وأوضح رئيس الاتحاد الأمريكي للمحامين أنهم مهتمون بهذه القضايا وطلب بعض المعلومات عن قضية حميدان التركي، كما أكد على اهتمامهم بقضايا حقوق الإنسان بشكل عام وسير العدالة بشكل خاص.
وقد ضم الوفد ويليام كوليمان رئيس الاتحاد وتوماس مايكل عضوا بالاتحاد وبول جوزيف منسقا وعضوا بالاتحاد يرافقهم الدكتور ماجد قاروب رئيس جمعية المحامين السعوديين وكان في استقبالهم رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني والأمين العام للجمعية خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود وأعضاء الجمعية الدكتور إبراهيم السليمان، وثريا شيخ. وفي بداية اللقاء قدم رئيس الجمعية شرحا موجزا عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية، وقد بين رئيس الجمعية التقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان في المملكة والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه.
كما تطرق الحديث إلى دخول المرأة السعودية في مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية، وتطرق الحديث أيضا إلى وجود مكاتب لجمعية حقوق الإنسان داخل سجون المباحث.
وقد تم مناقشة إيجاد تعاون بين اتحاد المحامين الأمريكي والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مجال عقد الدورات التدريبية وورش العمل، وإبداء وجهة النظر في بعض القضايا الحقوقية وبعض الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل مستمر ودائم لما يمثله ذلك من فهم أفضل لمفهوم حقوق الإنسان والتي قد تختلف من ثقافة إلى أخرى.

«وفد أمريكي يطلب معلومات عن قضية ٠التركي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150105/Con20150105745001.htm

نواف عافت (الرياض)
طلب وفد من الاتحاد الأمريكي للمحامين من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تزويده ببعض المعلومات عن قضية حميدان التركي المعتقل السعودي في السجون الأمريكية.
جاء ذلك خلال زيارة الوفد الذي ضم كلا من ويليام كوليمان رئيس الاتحاد، وتوماس مايكل وبول جوزيف عضوي الاتحاد، أمس للجمعية يرافقهم الدكتور ماجد قاروب رئيس جمعية المحامين السعوديين، حيث كان في استقبالهم رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني وعدد من مسؤولي وأعضاء الجمعية.
وفي بداية اللقاء قدم د. القحطاني شرحا موجزا عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية، مؤكدا التقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان بالمملكة والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه، كما تطرق إلى دخول المرأة السعودية في مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية، مشيرا إلى وجود مكاتب للجمعية داخل سجون المباحث.
واستفسر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من الوفد الزائر عن قضية المعتقل السعودي حميدان التركي وعن معتقل جوانتنامو، فأوضح رئيس الاتحاد الأمريكي للمحامين أنهم مهتمون بهذه القضايا وطلب بعض المعلومات عن قضية حميدان التركي، مشددا على اهتمامهم بقضايا حقوق الإنسان بشكل عام وسير العدالة بشكل خاص. وناقش الطرفان إيجاد تعاون بين اتحاد المحامين الأمريكي والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مجال عقد الدورات التدريبية وورش العمل، وإبداء وجهة النظر في بعض القضايا الحقوقية وبعض الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل مستمر لما يمثله ذلك من فهم أفضل لمفهوم حقوق الإنسان والذي قد يختلف من ثقافة إلى أخرى.

مختصون أكدوا لـ"المواطن" الحاجة للتوعية بمشاركة جهات حكومية

قراء القانون: نعاني جهلاً مركباً بحقوقنا وواجباتنا كأفراد ومؤسسات

المصدر: جريدة المواطن الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
http://www.almowaten.net/?p=278718

المواطن- عبدالله الجبرين- حائل
فتحت صحيفة "المواطن" الإلكترونية باب النقاش أمام قرائها للمشاركة في الإجابة وإبداء الرأي حول الثقافة الحقوقية في السعودية.
في البداية، قال الدكتور رايد الثمالي، أستاذ مساعد في الهيئة الملكية بينبع: "من خلال نظرتي للمجتمع السعودي أرى أننا نملك جهلاً مركباً في معرفة حقوقنا وواجباتنا، وغالباً ما تكون هذه المعرفة معتمدة على عادات مكتسبة أو اجتهادات شخصية، أو ربما تكون من خلال نظرة الفرد للأشخاص أو البيئة المحيطة به".

وأضاف: ''بحكم عملي كأكاديمي توجَّهت لطلبتي بالسؤال عن حقوقهم وواجباتهم كطلاب، لكني لم أتمكن من الحصول على أي معلومة صحيحة، ربما سأكون أكثر صراحة إن قلت إننا نملك ضموراً في معرفة حقوقنا وواجباتنا كأفراد أو كمؤسسات مجتمعية، ولكي نبدأ تحقيق مثل هذه الثقافة يجب أن يكون لدينا مواطن صالح يبدأ بنفسه، بالتالي تتوسع هذه الدائرة فتؤثر على المجتمع، ثم تتأثر المجتمعات المؤسساتية''.

من جهته، أوضح رجل الأعمال سلمان السليمي رداً على سؤال صحيفة ''المواطن'' الإلكترونية حول كيفية معرفة المواطن حقوقه وواجباته القانونية، أن معظم المشاكل التي تقع في المجتمع السعودي وتأخر حلولها يعود لجهل أفراد المجتمع بالقانون، ما يؤدي إلى ضياع كثير من حقوقهم واستغلالهم، سواء بقصد أو بغير قصد.

وبيَّن السليمي ''ينبغي على الشخص تحصين نفسه بالثقافة الحقوقية التي تكفل له على الأقل حفظ حقه''، مطالباً المؤسسات المدنية، خاصة المهتمة منها بحقوق الإنسان، بتكثيف توعية أفراد المجتمع بحقوقهم.

من جانبه، أكد شاكر الهباد الشمري، رئيس قسم الخدمات الاجتماعية بمدينة الملك سعود الطبية في العاصمة السعودية الرياض، أن الثقافة الحقوقية للمواطن والمقيم بالمملكة تعني ما يجب توفيره لمن يعيش على الأراضي السعودية من المؤسسات الحكومية أو الأهلية من حقوق واضحة ومكتوبة وموثقة يسهل على الفرد الوصول إليها والإلمام بها، وما يقع على عاتق الفرد من واجبات أو جزاءات حتى يكون على دراية تامة، مضيفاً ''لا أبالغ إذا قلت إن 90% ممن يقطن السعودية لا يعرف حقوقه وواجباته، إما لجهل أو قصور من المؤسسات ذات الربحية، وفي كلتا الحالتين المسؤول عن إظهارها هو الإعلام بفروعه كافة''.

بدوره، قال الأستاذ ورجل الأعمال وعضو شرف نادي النصر، فايز المعجل: ''كثير من الناس لا يعلمون عن الثقافة الحقوقية، واجباتهم المترتبة على تلك الحقوق التي لهم، فمثلا تجد أن المواطن يذهب ليأخذ قرضاً من البنك ويوقع على العقد دون قراءته، وحينما يحل السداد يجد أنه متورط بأموال زيادة على النسبة المحددة، كما أن بعض الدوائر الحكومية لا تقوم بإيصال المعلومات الحقوقية بالشكل المطلوب، فتجد المواطن لا يعرف حقوقه وواجباته''.

في السياق ذاته، قال الحكم السعودي أحمد الصايل، إن ''كثيراً من شرائح المجتمع السعودي (كباراً، شباباً، نساء) يجهلون جهلاً كاملاً الحقوق القانونية، ما يؤدي إلى فقدانهم الكثير منها، كما أنهم في المقابل ولجهلهم أيضاً، لا يقومون بواجباتهم الاجتماعية على الوجه المطلوب، محملاً الإعلام الدور الأكبر في توعية المجتمع بالثقافة الحقوقية''.

وتواصلت '' المواطن'' مع الباحث القانوني بدر الدبيان، حيث قال إن ''الثقافة الحقوقية بالمملكة لا تقل عنها في الدول الأخرى، بل تميزت بلدنا بالتقدم الثقافي والأدبي والفكري الراقي في كل منحى، وأصدرت الأنظمة واللوائح التي تحفظ كل الحقوق، فعلى الصعيد الحقوقي والقانوني نجد أنها تعاصرت مع كل تقدم وتفاعلت مع كل واقع وجعلت من الأنظمة ما يحفظ الحقوق ويقرر الالتزام ويوجب العقاب للمخالف، فلكي تعرف ما لك وما عليك لا بد من وجود الوعي القانوني وبثه من خلال المتخصص للعامة، ومن خلال كل جهة مناط بها تطبيق القانون في ما يخصها من أعمال ترتبط بالفرد والمجتمع وعلاقته بالعمل وما يتأثر ويؤثر فيه''.

وأردف قائلاً: ''لا بد من الاطلاع على المستوى الفردي والاعتباري لزيادة إدراك الأفق ومعرفة ما يوجبه القانون من حظر وما يقرره من حقوق لكي يسير الإنسان على خط ثابت وسليم، و للإعلام دور مهم في تسليط الضوء على ما يمس حاجة الناس لمعرفته أو توضيح تفاصيله رفعاً لأي غموض أو لبس، وهناك من الطرق العديدة التي تؤدي إلى معرفة الحقوق وما يترتب من التزامات، وصفوة القول إن الثقافة لا بد أن تكون بمحرك داخلي لكي تصل أو تُستقبل من الغير، شريطة استيعابها على النحو السليم''.

من ناحيته أوضح المستشار القانوني محمد عبد الله العتيق، أن غالبية الحقوق لها ارتباط مباشر بحياة المواطنين الخاصة والعامة، إلا أن الكثير من المفاهيم يلاحظ غيابها عن أذهانهم؛ إما بسبب اللا مبالاة أصلا بتلك الحقوق، أو لعدم وجود ثقافة قانونية تقتضي معرفة تلك الحقوق بمختلف جوانبها؛ ما يسبب ضياع الجهد والوقت والأموال والحقوق مع ما هو مشاهد من التدافع بين المؤسسات الحكومية بذريعة عدم الاختصاص؛ لأن المشتكي لديه قصور في فهم الجهة المعنية بموضوع الشكوى، ما اضطر معه كثير من الناس إلى سلوك الاستجداء والبحث عن وساطات، سعياً وراء استعادة حقوقهم.

ورأى العتيق ضرورة تضافر الجهود الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والجامعات، لتأسيس عمل مشترك ينهض بمهام توعية المواطنين والمقيمين بالحقوق الأساسية، ونشر ثقافة قانونية تُشكّل ضمانة لأصحاب الحقوق، مع تفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة توعوياً، مثل ''جمعية حقوق الإنسان''، و''جمعية حماية المستهلك''، إلى جانب وزارتي الثقافة والإعلام، و''الشؤون الإسلامية والأوقاف''، و''هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر''... وغيرها، حيث يمكن أن تؤدي تلك الجهات أدواراً فاعلة في نشر الثقافة القانونية.

• حقوق الإنسان" تبحث سبل توفير الرعاية الصحية لمريض • السلاسل" بـ"ينبع"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
اضغط هنا

سالم السناني – ينبع
تجاوبًا مع ما نشرته «المدينة» في عددها أول من أمس عن معاناة مريض نفسي مقيد بسلاسل منذ 28 سنة، تحت عنوان»28 عامًا مقيدًا بسلاسل المرض.. ولا جهة تريد علاجه»، أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة أنها فور رصدها الحالة من خلال ما نشر عنها والحصول على أرقام التواصل مع أسرته، وهي تتواصل معهم والجهات المختصة لتمكين المريض من حقه في الرعاية الصحية وتقديم المساندة له ولأسرته.وقالت المشرفة على فرع الجمعية بالمدينة المنورة شرف القرافي في تصريح لـ»المدينة»:»إن المريض النفسي سواء داخل المؤسسة العلاجية النفسية أو خارجها له الحق في الحصول على العلاج الذي يتناسب وحالته وبما يتفق مع المعايير المتعارف عليها طبيًا في مجال الصحة النفسية».وأضافت بأن لكل مريض الحق في أن يعالج بأقل الوسائل تقييدًا لحريته وأن تكون هذه الوسائل إنسانية، فيما يكون عزل المريض لفترة محددة وفي ظروف إنسانية مناسبة وتحت الرعاية الطبية، قائلة: «للمريض الحق في الرعاية اللاحقة والتأهيل»، مضيفة بأن هذه الحقوق تأكدت عالميًا في إعلان الأمم المتحدة فى عام 1991.

أنظمة الحماية من الإيذاء

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150105/ar7.htm

عبد الحفيظ الشمري

مع تدشين مشروع أو نظام «الحماية من الإيذاء» الذي ترعاه بعض الجهات المعنية بشؤون الأسرة والمجتمع، فإنه يتحتم على الجميع التعرّف على هذا النظام والتفاعل معه وتكريس مفهوم العمل الخلاَّق خدمة له، وللفئة المستهدفة فيه، إذ يعد هذا المشروع رؤية حضارية، وضرورة أخلاقية عصرية تفرضها التحديات الجديدة لا سيما فيما يتعلّق برعاية الإنسان وحمايته من الكثير من صور الإيذاء المعنوي والجسدي.
فمفهوم الإيذاء قد يتلخص باستغلال الإنسان وإساءة معاملته والاعتداء عليه، إما من خلال عمل مهني، أو بصفة شخصية، أو اعتبارية، من قِبَلِ من يرعى شأنه أو يقوم على تربيته. وقد يلحق هذا الإيذاء بالصغار والقاصرين أو حتى بكبار السن، إلا أن صوره تبدو أليمة وقاسية حينما يتعلّق بالطفل، لا سيما ما تفرزه بعض المشاكل الأسرية، وانتقام بعض الأطراف في هذه الشراكة الزوجية الفاشلة من بعضهم، كالبطش والحبس والاحتجاز والإيذاء الجسدي الذي تكشفه بعض الجهات المعنية.

ومع توفر هذا النظام وتكامل مشروعه النظري والتطبيقي فإنه من المهم أن يُنْهَضَ بتطبيقه، وأن تتضافر الجهود خدمة لهذه الفئة، مع السعي إلى تطوير الذات وبناء منظومات أسرية واجتماعية وبيئات عمل مناسبة، تكفل للفرد حياته وحريته وحقوقه المعنوية والمادية.

ومن أبرز هذه الجهات والمنظومات التي ترعى هذا النظام وتعمل على تطبيقه وإنجاح مساعيه هي وزارات: الشؤون الاجتماعية والصحة والداخلية، إضافة إلى هيئة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية للطفولة، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إضافة إلى دور وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي والشخصيات المتميزة في المجتمع التي قد يكون لها دور فاعل في نجاح هذه الجهود، وخدمة هذه الحملات الوطنية لمحاربة آفة الإيذاء، والتقليل من أضراره، وحماية المجتمع من نتائجه السلبية.

وتتوافر في هذا الاتجاه عناصر ثلاث يرتكز عليها هذا النظام؛ وهي: الحماية والعلاج والتأهيل، إلا أن بناء الثقة والتعاون بين هذه المؤسسات والأسر والأفراد هو الخطوة الأولى لنجاح هذه العناصر لا سيما حينما تكون هناك رغبة صادقة لدى الناس، مع وجود مختصين يسهمون في بناء منظومات عمل تدعم هذه الحملات، من أجل الحد من حالات الإيذاء التي يتعرض لها هؤلاء المستهدفون بمثل هذه المشاريع الإنسانية الضرورية.

وربما الجانب الوقائي في مثل هذه الحالة هو المناسب والضروري أكثر من الجانب العلاجي، على نحو حل الكثير من المشاكل الأسرية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الفئة من الناس الذين لا يملكون الكثير من الحلول، وقد يكونوا ضحية لمثل هذه الممارسات من العنف.. فلا ذنب لهم إلا أنهم وقعوا ضحية لمثل هذه المشاكل والمعاناة.

ومن أبرز تداعيات هذه الحالات من الإيذاء أنها تنعكس على المجتمع بنتائج مؤذية، حينما تخرج هذه النماذج إلى المجتمع أو الشارع، لتشاهدها رأي العين دون رقيب أو حسيب، في وقت كان من الأجدى وضع الحلول المناسبة مبكراً من أجل الوقاية من تداعياتها، وعلاج انحراف السلوك قبل أن يستفحل أو يتطور إلى ما لا تحمد عقباه.

شبهة الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/01/05/article_920291.html

خالد السهيل

أخيرا أكدت هيئة حقوق الإنسان، على لسان المشرف عليها في المنطقة الشرقية أن الذين ينشرون إعلانات التنازل عن سائق أو عاملة منزلية، بمقابل مادي، تنطبق عليهم حالات الاتجار بالبشر. هذا تطور لافت، إذ سبق أن كتبت أتساءل عن الموقف القانوني للمكاتب والأفراد الذين يمارسون الإعلان عن هذا النشاط، بشكل مبتذل وسمج.
قالت هيئة حقوق الإنسان في التصريح الذي نشرته صحيفة مكة الجمعة الماضي 2/1/2015 إنها سوف تسعى لإيقاف هذه الإعلانات.
وحسب التقرير فإن الهيئة تسعى إلى تجريم الشخص المعلن والمطبوعة التي تنشر مثل هذه الإعلانات.
والعقوبات في حالة الإدانة قد تصل غرامتها إلى مليون ريال أو السجن 15عاما أو بهما معا.
هذا التحرك من هيئة حقوق الإنسان وإن جاء متأخرا، لكنه يستحق الثناء إذ من غير المعقول أن تسود مفاهيم ضد الإنسان ولا تجد من يقف ضدها.
إن بعض الممارسات الخاطئة أصبح السكوت عليها يعطيها مشروعية في أذهان البعض وحتى لغة الإعلان وطريقتها توحي وكأن هذا المكتب أو ذاك الفرد يملك العامل ويتحكم فيه ويبيعه ويشتريه كما يشاء وهذا حتما غير دقيق. بعض الناس يمتعض من مثل هذه القرارات لكن في النهاية لا يصح إلا الصحيح. ولا شك أن تفعيل تنفيذ العقوبات يفضي إلى اختفاء هذه الظواهر الشاذة التي تنتج عنها صور ذهنية تنعكس في تقارير سلبية لسنا في حاجة إليها.

العيبان وتجارة الأشخاص

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150105/Con20150105745063.htm

بدر بن سعود

أعود بعد إجازة من الكتابة استمرت لعشرة أيام تقريبا، وكنت قبل أيام قد حضرت مع زملاء اجتماعا صباحيا جميلا بالدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان السعودية، وأركان إدارته، وكان هذا ـ على وجه التحديد ـ في اليوم الأخير من السنة الميلادية الماضية، والاجتماع تناول موضوع مكافحة المتاجرة بالأشخاص، وتكلم فيه الدكتور العيبان لأكثر من ساعة ونصف، وقال بأن حجم هذه التجارة حول العالم يصل إلى 32 مليار دولار في السنة، وتأتي في المركز الثالث بعد تجارة الأسلحة والمخدرات، وقد استرسل في شرح المسألة بدون وقفات، وكأنه يقرأ من ورقة أو كتاب، ولعل أشكال المتاجرة الواضحة في المملكة تبدو في عصابات التسول وتجار التأشيرات والاستغلال الجنسي، ومعظم ضحايا الجرائم المذكورة يدخلون إلى البلد في الغالب عبر الحدود البرية وبطرق غير مشروعة، أو يأتون بفيزة عمرة أو حج ولا يغادرون إلا عند الضبط والترحيل.

المملكة يوجد فيها نظام لمكافحة جرائم الاتجار يحتوى على خمس عشرة مادة، وصدر في سنة 2009 بأمر ملكي، وتتشارك في تنفيذه جهات أمنية وخدمية كثيرة، وهناك لجنة دائمة في هيئة حقوق الإنسان السعودية مهمتها متابعة هذا الملف، ويدير أعمالها اليومية أمين اللجنة بدر باجابر، إضافة إلى مجلة دورية عنوانها: «بشر» صدر عددها الأول في يناير الحالي، وحسب تقرير الهيئة عن جرائم الاتجار الصادر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2011، فإن جرائم الاستغلال الجنسي سجلت حضورا بارزا، والضحايا كانوا من جنسيات سعودية ومغربية ويمانية وفلسطينية وإندونيسية وفلبينية وهندية وصومالية وإثيوبية، وتراوحت أعمارهم أو أعمارهن في المتوسط من 23 إلى 28 سنة، وفي المقابل تفاوتت عقوبات الحبس لمداني جرائم الاستغلال ما بين ثلاثة أشهر وسبع سنوات، وبدأت غراماتها المالية من ألف ريال سعودي وبسقف لم يتجاوز العشرين ألف ريال سعودي في أحسن الأحوال.

الدكتور العيبان أوضح أن قضايا «العضل» وتزويج الصغيرات مقابل مبالغ مالية كبيرة يدخل في الاتجار غير المشروع بالأشخاص، وبالتالي فأحكام النظام وعقوباته تنطبق عليهما، ولا ينطبق الأمر على الإعلانات المنشورة في الصحافة والخاصة بالتنازل عن خدمات العمالة المنزلية، وفهمت من كلامه، وقد أكون مخطئا، أن قيام مكاتب الاستقدام أو شركات تشغيل العمالة بتأجير عمالتها لساعات متفق عليها، مع تحديد تسعيرة لكل ساعة لا يعتبر اتجارا، إلا إذا تم بدون علم أو رضا العمالة أو استفادتها المباشرة، ولو أن القضية تحتاج إلى تقنين مقيد بطبيعة العمل، كما هو الحال في بريطانيا وبعض الدول الغربية، ولست متأكدا من عدم مخالفة السابق لنظام العمل السعودي في نسخته الحالية، والعيبان ذكر أن الهيئة وافقت على مئة وإحدى وخمسين توصية من أصل مئتين وخمس وعشرين توصية قدمتها الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في المملكة، بينما تحفظت جزئيا أو رفضت تماما أربعا وسبعين توصية لمعارضتها الشريعة الإسلامية، وبين أن المملكة لم توقع على «اتفاقية المهاجرين»؛ لأنها ترفض مبدأ منح الجنسية بدون ضوابط أو منافع وبعد مرور فترة زمنية معينة، خصوصا أن المنح المفتوح ربما أثر في التركيبة السكانية وغير في الديموغرافيا بشكل مربك.

هيئة حقوق الإنسان، وعلى لسان رئيسها، مستاءة جدا من تصنيف المملكة، وفي رأي العيبان، فإنه من الظلم ومن التحامل غير المبرر وضع المملكة ضمن دول المستوى الثالث في مجال الاتجار بالأشخاص، والأخير يعني أنها لا تقوم بإجراءات كافية لمكافحة الإتجار، وتبنى عليه عقوبات اقتصادية لولا العلاقات الاستراتيجية بين المملكة والدول المهمة، فمن يأتي ليقيم حقوق الإنسان يقول كلاما إيجابيا ثم يذهب ويكتب في تقريره كلاما سلبيا، ويظهر أن معادلة الحقوق تستخدم لخدمة أهداف سياسية بالدرجة الأولى، على اعتبار وجود دول آسيوية في مستويات أفضل، وليس فيها نظام لمكافحة الاتجار بالأشخاص مثلما المملكة، وبعض هذه الدول يعتبر مركزا لجرائم الاستغلال الجنسي، وأمريكا نفسها تحتضن ما يقارب أربعة عشر مليون عامل غير نظامي، وهم يشكلون في غالبيتهم مصدرا حيويا للاتجار بالأشخاص، ولا أحد يجرؤ على انتقادها، فيما تحاسب المملكة على أعمال استغلال جنسي يديرها سعوديون باسم السياحة الجنسية خارج حدودها وفي أماكن لا تخضع لولايتها، والمملكة ـ من وجهة نظر العيبان ـ تحتفظ بسجل معقول في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وتستحق المستوى الثاني بأقل تقدير، وأضم صوتي لصوته، وأتفق معه بدون قيد أو شرط.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تعديل ٠ نظام تأديب" الموظفين في المؤسسات الحكومية والوزارات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض – أحمد الجروان
علمت «الحياة» أن وزارة الخدمة المدنية تجري تعديلات على بنود نظام تأديب الموظفين في المؤسسات الحكومية والوزارات، إذ برزت مقترحات ضمن التعديلات المزمع إقرارها أبرزها تشكيل لجنتين إحداهما للنظر في المخالفات، والأخرى في الاعتراضات.
وأبلغت مصادر رفيعة المستوى «الحياة» بمراجعة وزارة الخدمة المدنية للائحة نظام تأديب الموظفين المخالفين، إذ تسعى لإيجاد تعريفات واضحة لبعض العبارات التي تساعد في تحديد المعنى الدقيق للمخالفة، حتى يتم تطبيق العقوبة المناسبة بحق مرتكبي المخالفات.
وكشفت عن إقرار مقترح يقضي بتشكيل لجنة في كل جهة حكومية تتولى النظر في المخالفات التأديبية والتحقيق فيها، مضيفة: «وتقوم اللجنة بفحص التظلمات والنظر في اعتراضات الموظف، إضافة إلى الاستماع للاعتراضات على العقوبات التأديبية المقررة على الموظف».
وأشارت إلى سعي الوزارة تكوين لجنة من متخصصين في الشريعة أو القانون، تتولى النظر في الاعتراضات المقدمة من الموظفين على القرارات الصادرة ضدهم، مفيدة بأن الهدف من فرض العقوبات ضمان سير العمل ورفع كفاءة الموظف والتزامه بواجباته الوظيفية، إضافة إلى زجره وردع غيره من ارتكاب الفعل نفسه.
وبحسب المصادر، فإن الوزارة اقترحت أن يقتصر ما يحال إلى هيئة التحقيق والادعاء العام عند طلب عقوبة الفصل على شاغلي المرتبة الـ 14 فما فوق، أو ما يعادلها، مبينة أن ما عدا ذلك من موظفين في مرتبات أقل يكون الاختصاص في نظر المخالفة من جهة العمل باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصيل في التحقيق مع منسوبيها.
يذكر أن لائحة وزارة الخدمة المدنية المعمول بها حالياً، تنص في بند العقوبات على أن معاقبة الموظف المخالف تجري على مرحلتين الأولى أثناء حياته الوظيفية، والأخرى بعد انتهاء خدمته، وتتباين أشكال العقاب بسحب الدرجة الوظيفية، إذ تتمثل أشكاله لموظفين المرتبة الـ10 فما دون، في الإنذار، واللوم، والحسم من الراتب بما لا يتجاوز صافي راتب ثلاثة أشهر على ألا يتجاوز المحسوم شهرياً ثلث صافي الراتب الشهري، والحرمان من علاوة دورية واحدة، والفصل.
بينما يعاقب الموظفين الذين يشغلون المرتبة الـ 11 وفق ثلاث آليات، متمثلة في اللوم، والحرمان من علاوة دورية، والفصل.
كما تطبق العقوبات السابق ذكرها على بعض الفئات الوظيفية التي تنظم أوضاعها بلوائح خاصة، ولا يوجد نظام تأديبي خاص بها مثل المشمولين بلائحة الوظائف الصحية».
وتتولى هيئة الرقابة والتحقيق مساءلة الموظفين المخالفين لأنظمة الوظيفة في ما يتعلق بقضايا الشرف، وإساءة استعمال السلطة، والحدود الشرعية، ويتولى ديوان المظالم القضاء فيها.

«الخدمة المدنية» تدعو 646 متقدماً للوظائف الصحية لمراجعتها

< دعت وزارة الخدمة المدنية 595 من المتقدمين والمتقدمات على الوظائف المشمولة بلائحة الوظائف الصحية لفئة طبيب مقيم، وفئة أخصائي، ومساعد صحي، المعلنة سابقاً على موقع الوزارة الإلكتروني، إلى مراجعتها لاستكمال إجراءات الترشيح.
وطالبت «الخدمة المدنية» عبر بيان صحافي أمس، المعلنة أسماؤهم بمراجعة أي من فروع ومكاتب الوزارة ابتداء من اليوم (الإثنين)، وحتى الخميس المقبل لاستكمال ترشيحهم وتوجيههم للجهات الحكومية لمباشرة مهمات وظائفهم، مصطحبين معهم الهوية الوطنية مع نسخة منها، وأصل وثيقة التخرج مع نسختين منها، موضحاً بها التقدير العام والنسبة

المئوية أو المعدل التراكمي وتاريخ التخرج، وشهادة الامتياز والتصنيف المهني للوظائف الصحية. ولفتت إلى أن من لم يحضر لاستكمال إجراءاته خلال فترة الترشيح يعد عدولاً منه عن رغبته في التوظيف، وللاطلاع على أسماء المرشحين والمرشحات في الملف المرفق أدناه.
من جهة أخرى، دعت وزارة الخدمة المدنية 51 متقدماً ومتقدمة إلى مفاضلة الوظائف الصحية المشمولة بلائحة الوظائف الصحية، والمعلنة سابقاً، إلى مراجعة أي من فروع ومكاتب الوزارة من الإثنين وحتى الخميس المقبل، لاستكمال إجراءات المطابقة النهائية، بهدف مطابقة ما سجلوه على برنامج جدارة من بيانات مع ما لديهم من وثائق أصلية، والمطلوب مراجعتهم هم من تمت مفاضلتهم بناءً على عناصر المفاضلة (المؤهل العلمي، والمعدل في المؤهل العلمي، وأقدمية التخرج) ثم الرغبات المكانية، ومن لم يحضر لاستكمال المطابقة النهائية يعد عدولاً منه عن الرغبة في التوظيف. وذكرت أن الدعوة للمطابقة النهائية لا تعني الترشيح، وإنما للتأكد من سلامة البيانات، ومن يتم التأكد من سلامة بياناته يستكمل إجراءات ترشيحه.

• مكافحة الفساد" ترفع توصية لـ • الجهات العليا" بإنشاء • مجلس أعلى للرقابة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
اضغط هنا

جدة – معاذ العمري
رفعت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد توصية إلى الجهات العليا في السعودية بضرورة تغيير المنظومة الرقابية في الجهات الرقابية الست، إذ تتجه إلى إنشاء مجلس أعلى للرقابة في السعودية، وذلك بهدف تطوير العملية الرقابية على الفساد وإعطائهم صلاحيات أكبر في مجالهم.
وكشف مصدر موثوق به في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لحماية النزاهة لـ «الحياة» عن دراسة تم الرفع بها إلى الجهات العليا في السعودية، إذ توصي بضرورة إنشاء مجلس أعلى للرقابة، ويتم تطوير الأنظمة الرقابية في الجهات المختصة بالعمل الرقابي ومكافحة الفساد.
وأوضح أن السعودية لديها ستة أجهزة رقابية تعمل في مكافحة الفساد تبدأ من ديوان الرقابة العامة المختص بمتابعة الأموال العامة في الأجهزة الحكومية ما بعد الصرف من موازنة الدولة، وهيئة الرقابة والتحقيق التي تختص بالرقابة على سلوك الموظف العام، إضافة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام إذ تختص بالتحقيق في الجرائم والأحداث، والتي تعتبر بمثابة النيابة العامة التي ترفع القضايا في المحاكم.
وأضاف: «الجهاز الرقابي الرابع في الدولة هو المباحث الإدارية، والتي تختص بالضبط والإحضار في قضايا الرشوة، ومجلس الشورى المختص بدراسة التقارير الخاصة بالجهات الحكومية ويعمل عليها توصيات، وأخيراً هيئة الفساد تختص بالفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية والخاصة كافة»، مؤكداً أن إنشاء المجلس الرقابي الأعلى سيتيح إصدار أنظمة جديدة للجهات الرقابية، والتي ستصدر تلك الأنظمة قريباً حال الموافقة على إنشاء المجلس، وتهتم تلك الأنظمة بتطوير الجهات الرقابية خصوصاً ديوان المراقبة العامة، مبيناً أن تلك الأنظمة لن تتعارض مع الأعمال الإدارية في تلك الجهات، وستمنحها صلاحيات أكبر في عملها الرقابي، وتطور أيضاً في الصلاحيات الإدارية.
وأشار إلى أن دراسة إقرار المجلس الرقابي الأعلى تم الرفع بها إلى الجهات العليا في الدولة، وأخذ الآراء والمشاورات والمقترحات من الجهات الست كافة، وسيتم الأخذ بها وتطبيقها في حال الموافقة على صدورها، مضيفاً: «تعمل تلك الجهات على محاربة الفساد وبصلاحيات أقوى من قبل، ومن اللافت أن الفاسد أعلم شخص بالأنظمة والقوانين، إذ إن علمه بالأنظمة والقوانين يمكنه من التحايل عليها وممارسة فساده».
وأضاف: «من الأنظمة التي حرصنا على تطبيقها تعديل نظام الرشوة المعمول به في القطاع الحكومي فقط، والحرص على تطبيقه وإلزام القطاع الخاص بتنفيذه، إذ إن عدم وجود نظام الرشوة في القطاع الخاص أسهم في انتشار عقود الباطن الفاسدة بين الشركات».

يذكر أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية النزاهة أعلنت عن زيارتها لأكثر من 36 مركزاً وإدارة حكومية لمناقشة مدى انتشار الفساد في الدولة، وتسعى إلى فتح خمسة مكاتب جديدة للهيئة في العام 2015.

• تبوك": أول أيام الاختبارات يحصد 4 معلمات ورجلاً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
اضغط هنا

تبوك - فايز العنزي
لقي أربع معلمات ورجل حتفهم وأصيب إثنان آخران اليوم مع نهاية أول يوم من الاختبارات الفصلية، جراء حادثة مرورية مروعة وقعت عند كوبري «شكاعة» على طريق شرما. وقال المتحدث الرسمي لهيئة الهلال الأحمر في منطقة تبوك حسام الصالح، إن غرفة عمليات الهلال الأحمر السعودي بتبوك تلقت بلاغاً عن حادثة مرورية وقعت على طريق شرما (كوبري شكاعة) في تمام الساعة الثانية والربع. وأضاف الصالح أن الفرق الإسعافية تحركت فوراً إلى الموقع، موضحاً أن الحادثة نتجت منها وفاة خمسة أشخاص (أربع نساء ورجل)، وإصابة اثنين حالهما شبه مستقرة، إذ تم تقديم الخدمة الإسعافية للمصابين ونقلهم إلى مستشفيي الملك فهد والملك خالد في تبوك. وفي حادثة مرورية أخرى وقعت ظهر أمس على طريق تيماء - الجهراء أصيب سبعة أشخاص في حادثة مرورية، من بينهم ست حالات حرجة. وقال الصالح إن غرفة عمليات الهلال الأحمر السعودي في تبوك تلقت بلاغاً عن حادثة مرورية وقعت على طريق تيماء باتجاه الجهراء (مفرق عردة) في الساعة الواحدة إلا ربع ظهراً. وأضاف: «وعلى الفور تم تحريك الفرق الإسعافية إلى موقع الحادثة التي نتجت منها سبع إصابات منها ست حالات حرجة، وواحدة شبه مستقرة، إذ تم تقديم الخدمة الإسعافية للمصابين مع نقلهم إلى مستشفى تيماء».

نجح في تقديم نفسه شريكًا في صناعة القرار والمسؤولية الوطنية

سنة الشورى الثانية 154 قراراً مرفوعاً إلى الملك.. و35 مقترحاً لأعضائه تدرس

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1010232

الرياض - محمد الشيباني
أنهى مجلس الشورى أعمال سنته الثانية من دورته السادسة بإنجاز أكثر من 150 قراراً ودراسة 185 موضوعاً و 35 مقترحاً وقدم نفسه كشريك في صناعة القرار؛ بوصفه إحدى السلطات التنظيمية (التشريعية) والرقابية الرئيسة في المملكة، وبما يبذله من جهود في مناقشة ودراسة الموضوعات التي تحال إليه، أو المقترحات التي يقدمها الأعضاء استنادًا للمادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس, التي تتيح لأحد أعضاء المجلس, أو عدد من الأعضاء اقتراح مشروع نظام جديد لسد فراغ تشريعي أو تعديل نظام نافذ يرى العضو الحاجة إلى تعديله.

ومن خلال قراءة للقرارات التي أصدرها الشورى خلال هذه السنة الشوريَّة تضح حجم الجهود التي بذلها أعضاءه في إطار المسؤولية الوطنية التي حمَّلهم إيَّاها خادم الحرمين الشريفين وقدم المجلس رؤيته في أداء الأجهزة الحكومية تضمنتها قرارات رفعها المجلس إلى مقام خادم الحرمين الشريفين حفظه الله بوصفه المرجعية العليا للسلطات في الدولة، وذلك إثر دورة عمل نظامية دقيقة ومناقشات عميقة لتقارير أداء الوزارات والأجهزة الحكومية, بهدف الارتقاء بخدماتها المقدمة للمواطن، الأمر الذي أهل المجلس ليكون سنداً قوياً للدولة ودعامة من دعائم التحديث والتطوير لأجهزتها ومؤسساتها.

وبلغة الأرقام فقد أنهى مجلس الشورى دراسة ومناقشة مائة وأربعة وخمسين موضوعاً, أصدر بشأنها مئة وأربعة وخمسين قراراً تم رفعها إلى مقام خادم الحرمين الشريفين بمقتضى المادة السابعة عشرة من نظام المجلس، ناقش المجلس خلال السنة الماضية نحو مئتين وعشرين موضوعاً, شملت الأنظمة واللوائح, وتقارير الأداء السنوية, والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومذكرات التفاهم, والمقترحات التي تقدم بها عدد من أعضاء المجلس، ومن بين تلك القرارات واحد وثلاثون قراراً تختص بالأنظمة واللوائح, وسبعة وستون قراراً خاصة بالتقارير السنوية, وتسعة وأربعون قراراً بالاتفاقيات والمعاهدات, وأربعة قرارات خاصة بالخطط التنموية والاستراتيجيات.

أما المقترحات التي اقترحها أحد الأعضاء أو عدد من الأعضاء استناداً للمادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى وناقشها المجلس خلال السنة الثانية محل التقرير فقد بلغت نحو 35 مقترحاً.

ولم ينتظر مجلس الشورى ما تقدمه الأجهزة الحكومية من تقارير عن آدائها، بل ظل دوماً مبادراً في تفاعل متواصل مع الحراك الاجتماعي تتصدر أولوياته هموم المواطن واحتياجاته وقضاياه، فأعضاء المجلس يدركون دورهم الوطني، ويتلمسون على الدوام هموم المواطن وقضاياه التي يطرحونها تحت القبة أثناء مناقشة الشأن العام الذي خصص له المجلس حيزاً من جلسته العادية؛ كما عمل المجلس على تطوير آلية تداول الشأن العام, للاستفادة مما يطرحه الأعضاء من مرئيات ومقترحات وحلول للقضايا الوطنية, ودراستها عبر اللجان المتخصصة, أو تشكيل لجنة خاصة لدراستها وتحويلها إلى قرارات ورفعها إلى مقام خادم الحرمين الشريفين.

وبشأن المقترحات المقدمة من أعضاء المجلس وفق المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى التي تعد من أهم المواد التي تتيح للمجلس دوراً مهماً في ممارسة مهامه التنظيمية (التشريعية), فقدم أعضاء العديد من المقترحات بشأن أنظمة جديدة أو تعديل لأنظمة نافذة حيث ناقش المجلس في سنته الثانية نحو خمسة وثلاثين مقترحاً, وقرر الموافقة على أربعة منها, فيما لا يزال البعض منها في انتظار رد اللجان المختصة بعد مناقشتها في المجلس, والبعض الآخر يدرس في اللجان المتخصصة المعنية بعد أن قرر المجلس ملاءمة دراستها.

ومن أهم تلك المقترحات التي ينتظر المجلس وجهة نظر اللجان تجاهها مقترح نظام الادخار للعسكريين, ومشروع نظام الخدمات الإسعافية والمسعفين في المملكة ومشروع نظام لرعاية كبار السن في المملكة ونظام مكافحة التسول, وتعديل المواد الثانية والثامنة والحادية عشرة من نظام رعاية المعوقين, ومقترح تعديل المادة السادسة من لائحة الوظائف التعليمية وتعديل المادة الخامسة عشرة من نظام التقاعد المدني وتعديل الفقرة السادسة من المادة "الثالثة" من نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية، وإضافة فقرة جديدة ومقترح مشروع نظام المستهلك.

ورقة "الوثيقة السكانية" تطير في مهب تجاذب الفهم ونقاط خلافية.. والمطيري ل "الرياض"

10 محاور للتنمية والصحة والتعليم والسكان والشباب والمرأة والبطالة والبيئة والإسكان ومكافحة الفقر بالوثيقة السكانية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
قال رئيس اللجنة المختصة التي درست وثيقة السياسة السكانية بمجلس الشورى بأن الوثيقة تضمنت عشرة محاور رئيسة تتعلق بالسكان والتنمية والصحة والتعليم والشباب والمرأة والبطالة والبيئة ومكافحة الفقر والإسكان، وتضم (58) هدفاً عاماً، و(117) سياسة لتحقيق هذه الأهداف، و(126) برنامجاً ترتبط بهذه السياسات وأكد محمد بن داخل المطيري في حديثه مع "الرياض" بأن لجنة الإسكان تؤيد جميع هذه الأهداف والسياسات والبرامج، والخلاف ينحصر فقط بمدى ملاءمة تبني سياسة رسمية بخفض معدل الخصوبة الكلي، واستخدام مصطلح "الصحة الإنجابية".
الدولة لم تتدخل في سياسة خفض معدل الخصوبة عند ارتفاعه و»الإسكان» لم توص بالزيادة أو الخفض
مصطلح «الصحة الإنجابية» أقره الشورى في استراتيجية الشباب ولجنة»الوثيقة» التزمت بموقفه
وبدا المطيري مستغرباً التركيز الإعلامي المنصب على المسألتين الخلافيتين المشار إليهما على الرغم من أهمية الوثيقة ودورها في القضايا الرئيسة التي تمس المواطن بشكل مباشر وقال " التركيز الإعلامي انصب على المسألتين الخلافيتين المشار إليهما، وأخذتا اهتماماً إعلامياً غطى – من وجهة نظري – على كل محاور السياسة السكانية"
ولتوضيح ما تداولته بعض وسائل الإعلام خلال الأيام الماضية من انقسام مجلس الشورى حول وثيقة السياسة السكانية التي أعدتها وزارة الاقتصاد والتخطيط بمشاركة عدد من الجهات الحكومية، بين المطيري موقف اللجنة من سياسة خفض معدل الخصوبة الكلي وأوضح معارضتها، وقال بأنها ترى أن معدل الخصوبة الكلي للمواطنات كان مرتفعاً بدرجة كبيرة قبل عقود حيث وصل إلى أكثر من (7) مواليد لكل امرأة في سن الإنجاب، ثم انخفض هذا المعدل - دون تدخل من الدولة - إلى أن وصل في آخر احصائية عام 1431ه إلى (3) مواليد أحياء لكل امرأة في سن الإنجاب، وهذه المعلومة وردت بالنص في الوثيقة، وتشير المعلومات إلى أنها ستصل في عام 1441ه إلى (2،46)، وبين رئيس لجنة الإسكان بأن هناك مطالبات وصلت إلى اللجنة من بعض أعضاء المجلس تدعو إلى تأييد صدور سياسة بخفض معدل الخصوبة الكلي، وأخرى يدعو بعضها إلى زيادة معدل الخصوبة الكلي، ولم يحدد أي من الاتجاهين ما هو معدل الخصوبة المثالي الذي ينبغي الوصول إليه، وقال "اللجنة ترى أنه طالما أن الدولة لم تتدخل بسياسة رسمية لخفض معدل الخصوبة عندما كان مرتفعاً، وقد انخفض هذا المعدل وهو في طريقه للانخفاض، فليس من الملائم أن تتبنى الدولة سياسة رسمية بخفض هذا المعدل".
ورداً على من يرون أن توصية اللجنة تدعو إلى زيادة عدد السكان في الوقت الذي يعد معدل النمو السكاني في المملكة مرتفعاً، وأن هناك زيادة مضطردة في أعداد المواليد، أكد المطيري موقف اللجنة المختصة وقال بأنها لم تدع إلى زيادة معدل النمو السكاني أو تخفيضه، فالحديث فقط عن معدل الخصوبة الكلي، وموقف اللجنة يقتصر على عدم ملاءمة اتخاذ سياسة رسمية بخفض معدل الخصوبة الكلي، فهي ليست مع الزيادة وليست مع الخفض، وأضاف: معدل الخصوبة يختلف عن معدل النمو السكاني، ومعدل النمو السكاني في المملكة كما تقول الوثيقة الرسمية ما نصه "شهد نمو السكان المواطنين تراجعاً مستمراً خلال العقود الثلاثة ونصف الماضية من (3.9%) خلال المدة من 1394-1413ه (1974-1992م) إلى (2.5%) خلال المدة من 1413-1425ه (1992-2004م)، ثم إلى (2.2%) خلال المدة 1425-1431ه (2004-2010م)، وتضيف الوثيقة ما نصه: " وتشير الاحصاءات إلى أن معدل المواليد الخام للمواطنين كان حتى السنة الأخيرة من خطة التنمية الخمسية الثانية 1400ه(1980) من أعلى المعدلات في العالم، حيث تجاوز 45 مولودا لكل ألف من السكان. لكن هذا المعدل أخذ في الانخفاض ببطء منذ ذلك الحين ليصل إلى نحو 27 مولودا لكل ألف من السكان في عام 1431ه (2010).
وقال المطيري بأن الوثيقة تشير إلى ارتفاع معدل الإنجاب للوافدين مقارنة بالمواطنين؛ وتشير بيانات مصلحة الإحصاءات العامة إلى أن معدل النمو السكاني للسعوديين في الفترة من 2004 و 2010م بلغ (2.21%) في حين بلغ معدل النمو لغير السعوديين للفترة نفسها (5.61%) وتشير الرسوم البيانية في الوثيقة ذات العلاقة بالتركيب العمري والنوعي للمواطنين وغير المواطنين وإجمالي السكان إلى ارتفاع نسبة المواليد إلى سن 14 سنة لدى غير المواطنين مقارنة بالمواطنين.
وعن الضغط الذي قد تسببه الزيادة المضطردة في النمو السكاني على الموارد الاقتصادية والبطالة والخدمات والإسكان، أكد رئيس لجنة الإسكان بأن كل زيادة في أعداد السكان ستنعكس على الخدمات، والتحدي هو كيفية التعامل معها، ومع تقديم الخدمات والاستفادة من القوة البشرية وتوظيفها لتكون في صالح التنمية لا عبئاً عليها، ومن ينظر إلى الهرم السكاني في المملكة يلاحظ وجود انبعاج في الهرم السكاني حيث تزيد أعداد السكان في الوسط ثم تعاود الانخفاض نتيجة ارتفاع

معدل النمو السكاني في مرحلة معينة ثم انخفاضه بعد ذلك، وهذا يشير إلى أن الضغط على الخدمات سيكون مرحلياً، وقال المطيري" وفي كل الأحوال، فإن اللجنة لم تتبن التوصية باتخاذ سياسة رسمية بزيادة المعدلات أو خفضها، والتوجه في كل هذه المعدلات إلى الانخفاض".

وبشأن الجوانب المتعلقة بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة وعلاقتها بالوثيقة شدد المطيري على أن اللجنة تؤيد مواقف المملكة الرسمية فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية التي تنطلق من سيادتها الكاملة ومواقفها الثابتة، ولم تكن مواقف المملكة محل بحث في وثيقة السياسة السكانية، ولا يوجد في الوثيقة ما يخالف هذه المواقف، كما أن المسألتين محل تباين وجهات النظر، لا تتصلان بمواقف المملكة من هذه الاتفاقيات، وإقحام هذا الموضوع في معرض الحديث عن السياسة السكانية ربما نتيجة لالتباس في المفهوم عند من طرحه، واوضح بأن المملكة لم توقع على أي اتفاقية تتضمن سياسة لخفض معدل الخصوبة الكلي، أو تتضمن مصطلح الصحة الانجابية، ولو وقعت المملكة على أي اتفاقية تلزم باتخاذ سياسة في هذا الشأن لكان الاختلاف حول الموضوع منتهياً لأن أي دولة ملزمة ألا تضع في قوانينها الداخلية ما يخالف التزاماتها الدولية.

وتطرق المطيري في معرض حديثه مع "الرياض" لمصطلح الصحة الإنجابية الذي عدلته اللجنة في توصيتها المعروضة على المجلس وقال بأن الموقف من مصطلح الصحة الإنجابية ليس للجنة بل للشورى، فالمجلس كان له موقفاً واضحاً من هذا المصطلح العام الماضي حيث تضمن قراره ذو الرقم (69/150) والتاريخ 1435/2/27ه في البند أولاً "الموافقة على مشروع الاستراتيجية الوطنية للشباب بالصيغة المرفقة، مع الأخذ بالملحوظات المرفقة"، وورد في الملحوظات المرفقة في الفقرة (26) ما نصه "تصحيح مصطلح"الصحة الإنجابية" بمصطلح "الأم والطفل" في المحور الثالث (محور الصحة) وقد ورد مصطلح الصحة الانجابية في تقارير وزارة الصحة وفي بعض تقارير وزارة الاقتصاد والتخطيط بما في ذلك تقارير متابعة خطة التنمية، إضافة إلى وروده في الوثيقة محل البحث، واللجنة لم يكن لها موقف من هذا المصطلح من الناحية الموضوعية، وإنما التزمت بما انتهى إليه مجلس الشورى، ولا ترى أن يصدر المجلس قراراً بعدم استخدام المصطلح في استراتيجية، ثم يستخدمه في استراتيجية أخرى، وإضافة إلى ذلك، فإنني أرى أن الاختلاف في وجهات النظر حول المصطلح لا ينبغي أن يصل إلى هذا الحد، طالما أن السياسات والأهداف والبرامج الواردة في الوثيقة لم تكن محل خلاف عدا سياسة خفض معدل الخصوبة الكلي.

اللجنة لم تعارض تنظيم النسل وشجعت الإنجاب المقنن بما يخدم صحة المنجبة

وعما أثير في الاعلام بأن اللجنة تعارض تنظيم النسل والمباعدة بين الولادات، وموقف اللجنة حيال ذلك، أكد رئيس لجنة الإسكان بأن لجنته لم تعارض تنظيم النسل ولا المباعدة بين الولادات للمحافظة على صحة الأم وصحة الطفل، وقد تبنت اللجنة السياسة رقم (8) من البند (2-5) من المحور الثاني المتعلق بالخدمات الصحية ونصها" تغيير النمط الإنجابي من خلال خفض معدلات تكرار الحمل في مدد متقاربة، وتشجيع تجنب الإنجاب في أعمار مبكرة أو متأخرة"، وهذه السياسة تتضمن تنظيماً للنسل ومباعدة بين الولادات، ولو أضيف نص المباعدة بين الولادات في محور الصحة العامة لكان أولى مع كفاية النص المشار إليه في تحقيق الغرض نفسه.

وأضاف المطيري موضحاً " وحذف عبارة المباعدة بين الولادات في المحور الأول المتعلق بالسكان والتنمية نتيجة لأنه ورد من ضمن وسائل سياسة خفض معدل الخصوبة الكلي وليس لغرض حماية صحة الأم وصحة الطفل وإلا لورد ضمن محور الخدمات الصحية، وعلى كل حال فإن حذف العبارة من المحور الأول لم يغير من موافقة اللجنة على تنظيم النسل والمباعدة بين الولادات كما ورد في السياسة المشار إليها".

المجلس يؤيد مواقف المملكة تجاه الاتفاقيات الدولية والزج بالسياسة السكانية بشأنها لبس في الفهم

وعن تعارض موقف لجنة الإسكان الشوريَّة مع ما انتهت إليه لجان حكومية شاركت في إعداد الوثيقة مثلت أكثر من ثماني جهات رسمية لديها من الخبراء والمختصين وهو ما قد يجعل رؤيتها للموضوع أكثر موثوقية من رأي لجنة متخصصة في مجلس الشورى، قال المطيري: اللجنة لم تعارض الوثيقة في أكثر من ثلاث مئة هدف وسياسة وبرنامج، واقتصر الاختلاف في وجهات النظر على المسألتين المشار إليهما، كما أن مبدأ الاختلاف مع الجهات التنفيذية في الحكومة لا ينبغي أن يؤخذ بأكثر من كونه عملا مؤسسيا وممارسة لاختصاص المجلس، وقد مارس المجلس هذا الاختلاف في مشروعات أنظمة وسياسات ولوائح سابقة، ولولا مشروعية ذلك لما وجدت المادة السابعة عشرة من نظام المجلس التي توضح الإجراء النظامي في حال تباين وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء.

الاختلاف مع الجهات التنفيذية عمل مؤسسي وممارسة لاختصاص المجلس.. والنظام يحل التباين

وأكد المطيري بأن اللجنة التي قامت بدراسة وثيقة السياسة السكانية تضم متخصصين في مجالات السكان والتنمية والتخطيط الحضري والقانون والإدارة، والمجلس فيه متخصصون من كل التخصصات ذات الصلة بالموضوع، واللجنة استعانت في دراسة الوثيقة بمتخصصين من داخل المجلس وخارجه، ولعل الجميع لاحظ أن المتخصصين في المجلس

انقسم رأيهم حول تأييد التوصية ومعارضتها، ولولا هذا الانقسام في المجلس لصوت المجلس على تبني الوثيقة بنصها الوارد من الحكومة، أو بالصيغة التي اقترحتها اللجنة.

إطلاق مشروع الملف الصحي الإلكتروني بين المستشفيات الأحد

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
اضغط هنا

نايف الحربي – الرياض
ينظم المجلس الصحي السعودي، الأحد المقبل، حفل تدشين مشروع الملف الصحي الالكتروني المشترك، وذلك برعاية وزير الصحة رئيس المجلس الصحي السعودي الدكتور محمد بن علي آل هيازع، في فندق كمبنيسكي الرياض. وسيتم إطلاق مشروع تطبيق نظام الكتروني مشترك لتبادل المعلومات الطبية بين القطاعات الصحية بالتعاون مع برنامج التعاملات الالكترونية الحكومية (يسّر) كأول مشروع من هذا النوع على مستوى المملكة العربية السعودية، وستنطلق المرحلة الأولى من المشروع للربط بين المستشفيات المشاركة. وأوضح الأمين العام للمجلس الصحي الدكتور يعقوب بن يوسف المزروع، أن المشروع يعد نقلة نوعية لإيجاد طريقة سهلة وموحدة لتبادل المعلومات الطبية الأساسية بين المستشفيات المشاركة، حيث يتم جمع معلومات المريض الأساسية الموجودة بملفه لدى أكثر من مستشفى وعرضها على الطبيب المعالج لتكوين فكرة عامة وشاملة عن الشخص من واقع التاريخ المرضي والخدمات التي قدمت له، حسبما توضح ملفاته الطبية المختلفة، بهدف تقديم رعاية صحية شخصية متميزة للمرضى بوجود المعلومات من جميع المرافق المشاركة في هذا المشروع. وأشرف على تنفيذ مشروع الملف الصحي الالكتروني المشترك فريق عمل بعضوية ممثلين من المستشفيات المرشحة من القطاعات المختلفة وهي وزارة الدفاع ممثلة بمدينة الأمير سلطان العسكرية بالرياض، ووزارة الحرس الوطني ممثلة بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالحرس الوطني بالرياض، ووزارة الداخلية ممثلة بمستشفى قوى الأمن بالرياض، ووزارة الصحة ممثلة بمدينة الملك فهد الطبية بالرياض، ووزارة التعليم العالي ممثلة في المدينة الطبية بجامعة الملك سعود بالرياض، ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض، وبمشاركة فعّالة وداعمة من برنامج الحكومة الالكترونية (يسّر).

وزير العدل: قضاء المملكة يحكم للجميع ولم نحصل على إيرادات من قضائنا

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
اضغط هنا

محمد البخيت – الرياض
كشف وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أن القضاء الوطني في المملكة، ومن خلال وزارة العدل، لم تسجل أية إيرادات يذكر من الشركات والمؤسسات التي تقوم الوزارة في الفصل في القضايا من خلال تحقيق العدالة للجميع وليس إرضاء الناس، والبعض قد يرضى عنا والآخر قد لا يرضى وهذا لا يهم فالذي يهم

هو تحقيق العدالة ونوه أن النظام القضائي في المملكة ومن خلال أحكام الاستثمار في المملكة يدل على الإنصاف للجميع من عدالة القضاء وأنه ينصف الجميع من خلال إنصاف المستثمر، ينصف له وينصف منه المهم في جانب الاستثمار تطبيق العدالة فالنظام القضائي لديه أحكام قضائية متينة على أسس قوية تنطلق من أسس ومنطلقات المملكة العربية السعودية في قضائها وهو تحكيم الشريعة الإسلامية وصدرت هناك أحكام عديدة ونشرت جملة منها وتعنى ببسط العدالة الشرعية على ما يعرض عليها من قضايا تخص الاستثمار وحظيت ولله الحمد بالطمأنينة والارتياح والثقة.
وأشار العيسى أن شأن الاستثمار شأن مهم للمملكة ووزارة العدل تعنى بجانب الاستثمار عناية واهتماما كبيرا والنظام بمجمله في الجانب الاقتصادي والتجاري والتخطيط ونحوهما ينظرون إلى أمر مهم للغاية وهي الحماية القضائية للاستثمار في ملاذها الآمن ولا بد أن يحظى بملاذ آمن من لدنه ابتداء جاء حديث العيسى على هامش انعقاد الجمعية العمومية العامة لمحكمة للاستثمار العربية بالإضافة لندوة محكمة الاستثمار العربية ودورها في تنمية الاستثمار العربي التي تنظمها وزارة العدل والتي أقيمت مساء أمس بمركز الملك فهد الثقافي بحضور عدد من كبار المشايخ والقضاة وممثلين من الدول العربية وأوضح العيسى أنه صدرت أحكام على جهات إدارة تنفيذية بمئات الملايين لمؤسسات وشركات استثمارية أجنبية ولم تحصل الوزارة غلى أية إيرادات لماذا ؟ لأن الوزارة حققت العدل وتحكم بالعدل لا لشيء وإنما طبقت أحكامها من الشريعة الإسلامية والشريعة الإسلامية تقضي بذلك ولا يراعي نظامنا في هذا إلا منطق العدالة .

خريجات الدبلومات الصحية يناشدن المسؤولين بتعيينهن

حاولن مقابلة مدير الشؤون الصحية بالمنطقة ولم يتمكن

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
اضغط هنا

علي خواجي – جازان
ناشد عدد من خريجات الدبلومات الصحية يوم أمس أمير منطقة جازان بالتدخل في إيجاد حل لمشكلتهن، حيث قلن في خطاب رفعنه الى إمارة منطقة جازان، نصه «بعدما توقف بنا الحال في طريق جميع أبواب المسؤولين وجدنا أنفسنا من بعد الله عز وجل، نقدم لك شكوانا، فليس لنا سوى قادتنا سينصفوننا، نحن خريجات الدبلومات الصحية درسنا وتعلمنا واجتهدنا لم نبخل على أنفسنا في معرفة أو استيعاب ما تم تقديمه لنا من خلال دراستنا، كل آمالنا أن نصبح جزءًا في بناء مجد المرأة السعودية، لمشاركة الرجال في العمل، وخاصة في المجال الصحي، الذي لم يقبل بدراستنا فيه البعض من حولنا، لم يعجبه مجال تخصصنا لكنا لم نكترث للمعوقات في بداية مشوارنا ظنا منا أن المعوقات هي تقبل المجتمع.
وقلن أيضا «اليوم ونحن نقف أمامك بشهاداتنا التي حصلنا عليها، لنخبرك أن العائق ليس في نظرة المجتمع فقط، بل في قبول وزارة الصحة لنا، والاعتراف بحقنا في التوظيف، نرى أحلامنا في أن نصبح جزءا ممن يعملون وينتجون في هذا الوطن، نتحول الى كوابيس في أن نكون متصدرات للبطالة وعدم العمل». وذكرت الخريجات في خطابهن (حصلت «المدينة» على نسخة منه) «نناشدك يا أميرنا الغالي بالنظر في معاناتنا وإنصافنا حيث إننا عاطلات منذ أكثر من سنة ونصف، سيدي صاحب السمو نحن نحلم بالوظيفة، ولدينا رغبة ملحة في ذلك، فالوظيفة هي التي تسد حاجتنا، جميعنا خريجات الدبلومات الصحية بناتك، وعلى ثقة بأنك لا تقبل لنا الظلم أو الاستهانة أو هضم حقوقنا، سيدي نحن لا نطالب بما يعجز أحدا، نحن نريد أن تحقق لنا فرصة عمل، وأن تجعل خطابنا هذا لك بداية النور، لنكون في وظائف وفق ما درسناه، الأمل بالله ثم بك، لن ترد بناتك بلا وعد نلمس نتائجه حقيقة».
وكانت عدد من الخريجات قد حاولن مقابلة مدير الشؤون الصحية المكلف، حيث ذهبن بعدها إلى الشؤون الصحية بمنطقة جازان، ولم يتمكن من مقابلته.
وقد أكد وزير الصحة الدكتور محمد آل هيازع في تصريح سابق بأن ملف خريجي الدبلومات الصحية منته، وأنه تم تعيين أكثر من 5 آلاف خريج، ومتى ما توفرت الوظائف والمؤهلين من الخريجين سيتم تعيينهم مباشرة.

تخفف العبء على الضمان الاجتماعي.. أمين عام "إبصار":
"السعودة الإيجابية" حل ناجح لتأهيل المعاقين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150105/Con20150105745146.htm

عبد الله الصقير (جدة)

نادى أمين عام جمعية إبصار للتأهيل وخدمة الإعاقة البصرية وعضو اللجنة الوطنية لمكافحة العمى محمد توفيق بلو، بأهمية تفعيل توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعات الخاصة التي ترغب في ذلك وإشراكهم في الأعمال والإنتاج، والتخلي عن توظيفهم السلبي غير المرتبط بمهام عمل ومسؤوليات يومية لدى المنشأة التي تتعاقد مع المعاق.

وبين بلو أن فتح الشركات لتوظيف ذوي الإعاقة هو بهدف الاستفادة من برنامج السعودة الذي خصص لذوي الإعاقة ميزة الأربع نقاط، حيث يحتسب المعاق بأربعة موظفين في نسب السعودة، معتبراً أن ذلك إجراء سلبي في حال «عدم تأهيل ذوي الإعاقة» ما يؤدي إلى عدم إنتاجيتهم واعتمادهم على تقاضي أجور دون أي إنتاج للمجتمع والتعود على الكسل.

وأردف «هناك بعض شركات القطاع الخاص تقوم بالمشاركة في تأهيل ذوي الإعاقة وهذا أمر ايجابي على عكس ما ينظر إليه وله العديد من الجوانب الإيجابية، ويحق لنا أن نطلق عليه (السعودة الإيجابية) والتي تخفف من مسؤوليات الضمان الاجتماعي نحو الأشخاص ذوي الإعاقة وتتيح المجال للقطاع الخاص للقيام بمسؤوليته الاجتماعية نحو المعاقين بصورة أكثر فعالية»، معتبرا ذلك انتفاعا متبادلا ما بين الوطن والقطاع الخاص والمعاقين، ومساهمة وطنية من القطاع الخاص في إعادة تأهيل ذوي الإعاقة.

ودعا بلو إلى حصر إيجابيات رؤيته حول «السعودة الإيجابية» القائمة على التأهيل من خلال وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية وبالتنسيق مع الجمعيات الخيرية، مطالبا القطاع الخاص برفع مستوى الحد الأدنى من الأجور في توظيف المعاقين، بحيث لا يقل عن 5 آلاف ريال نتيجة ارتفاع غلاء أسعار المعيشة في السوق السعودية، ونظير الفائدة التي يجنيها القطاع الخاص من توظيف المعاقين بنسب السعودة لتحقيق المنفعة التبادلية..

وأشار إلى تجربة «جمعية إبصار» تجاه «السعودة الإيجابية» التي تحقق فيها مشاركة القطاع الخاص في الاستفادة من خطط السعودة والاعتماد على الجمعية في تأهيل الموظفين من ذوي الإعاقة البصرية.

سجن 40 زوجا متعنتا في تنفيذ أحكام حضانة لصالح الأم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150105/Con20150105744999.htm

محمد النغيص (الرياض)

أصدرت محاكم التنفيذ في بعض مناطق المملكة منذ بدء العمل بقضاء التنفيذ العام الماضي 40 حكما على أزواج متعنتين في تنفيذ حكم لصالح الزوجة المطلقة أو المرأة الأرملة بحضانة ابنها، وحكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر بسبب عناد الزوج واستغلال السلطة والتأخير في استخراج وثائق رسمية للابن وفق المادة 95 من نظام القضاء.
وكشف مستشار وزير العدل للمسؤوليات الاجتماعية الدكتور ناصر العدل أن القرارات الأخيرة ومنها رفع مدة السجن إلى أكثر من ثلاثة أشهر، تصب في صالح المرأة والتخفيف من معاناتها ما بعد الطلاق نتيجة تعنت الأزواج في تطبيق الأحكام التي تصب لصالحها، بالإضافة إلى تعنت الزوج في تنفيذ الحكم الصادر سواء بزيارة الابن أو النفقة.
وأوضح العود أن هذه الأحكام لا يصدر فيها الحكم مباشرة ولا يتدخل القاضي فيها مباشرة، إلا بعد جلسات للصلح بين الزوجين من خلال جمعيات متخصصة في الصلح بين الأزواج وجلسات من الصلح وورود تقارير للقاضي.
وكانت وزارة العدل قد أشارت مؤخرا إلى صدور قرارات بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء تقضي بإعطاء المرأة الحاضنة حق مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات والمدارس وإدارات التعليم وبعض الجهات الحكومية والأهلية لإنهاء إجراءات أو معاملات تخص المحضون، ما عدا السفر فلا يكون إلا بإذن من القاضي في بلد المحضون، وذلك في ما إذا كان الحاضن غير الولي وأن يعامل طلب الإذن بالسفر للمحضون خارج المملكة معاملة المسائل المستعجلة وفقا للمادتين 205 - 206 في نظام المرافعات الشرعية.

عن طريق الدوريات الميدانية وبعد تكرار شكواهم من مزاحمة المواطنين لهم

"مرور الطائف" يُحرر مخالفات لمستغلي مواقف ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
http://sabq.org/wSugde

فهد العتيبي - سبق - الطائف:
عاقبت إدارة المرور بمحافظة الطائف، وعن طريق دورياتها الميدانية "الأحد" مُستغلي مواقف ذوي الاحتياجات الخاصة بالأسواق وبعض المواقع العامة الأخرى، وتم رصد المركبات التي تستغل الوقوف بها، ومنحها مُخالفات وقوف في أماكن غير مخصصة .
وتم تطبيق النظام على المركبات المخالفة التي لا يحمل أصحابها تصاريح تخولهم باستخدام هذه المواقف، بإشراف مُباشر من قبل مُدير مرور الطائف العميد خالد بن فيصل حجري، وفقاً للتوجيهات والتعليمات المُبلغة من قبل مُدير الإدارة العامة للمرور اللواء عبدالرحمن المُقبل، وتجاوباً مع مطالب ذوي الاحتياجات الخاصة والذين كانوا قد تضرروا من تلك التصرفات والتعدي على حقوقهم، فيما قاد الحملة مدير شعبة السير المقدم علي بن فيحان الشيباني .
من جهتهم رحب ذوي الاحتياجات الخاصة بتلك الحملة والتي أتت في صالحهم، معربين عن شكرهم لإدارة المرور بالطائف، باعتباره عملا انسانيا منهم قبل أن يكون تطبيقاً للنظام .

الإسكان.. كان ياما كان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150105/Con20150105745061.htm

حمود أبو طالب

يقال إن وزير الإسكان سيكون في مجلس الشورى يوم 22 ربيع الأول، وكما يذكر الخبر الذي نشرته الصحف أن الوزير سيقدم موجزا عن خطط ورؤى الإسكان خلال المرحلة المقبلة، وسيجيب على أسئلة واستفسارات الأعضاء بشأن الملفات التي تدخل في اختصاصات الوزارة. وقد فتح المجلس بوابة لنقل مقترحات واستفسارات وأسئلة المواطنين ابتداء من يوم قبل أمس السبت. أنا لا أتذكر إن كان وزير الإسكان قد حضر المجلس قبل هذه المرة، وحتى إن كان قد حضر، فإن هذه الزيارة ستكون الأهم، وربما نستطيع بعدها أن نحدد موقفنا بوضوح من جدوى استمرار الوزارة. وللحق، فإن حضور الوزير في مجلس الشورى لعدة ساعات تتخللها بروتوكولات الاستقبال والمجاملة لا يكفي لبحث المأزق الكبير الذي تعيش فيه الوزارة منذ إنشائها، والذي قد يتطلب مرابطة الوزير في المجلس لعدة جلسات حتى يمكن تغطية بعض ملفاتها، وأما إذا أضفنا سيل الأسئلة والاستفسارات الذي سيصل المجلس من المواطنين، فلربما احتاج الوزير أن ينقل مكتبه إلى مجلس الشورى لعدة أيام. لاحظوا أن الخبر يفيدنا بأن الوزير سيقدم موجزا عن خطط ورؤى الإسكان خلال المرحلة المقبلة، بينما الناس لم تفهم بعد ماذا قدمت الوزارة خلال المرحلة السابقة، بل لم تفهم ما هي رؤية الوزارة أو خطتها العامة منذ نشأتها إلى يومنا هذا، وبالتالي لن يستوعب أحد الحديث عن المستقبل طالما لم يفهم ماذا حدث في الماضي. لقد قدمت الوزارة عشرات الأفكار المتداخلة والمتضادة والمتناقضة التي لم تستطع تفكيك أزمة السكن أو حتى التخفيف من أعراضها المؤلمة لكل مواطن من الشريحة الكبرى التي لا تملك مسكنا، كيفما كان هذا المسكن. قدمت الدولة مئات المليارات للوزارة، وسهلت لها مؤخرا الحصول على ملايين الأمتار من الأراضي في كثير من مدن المملكة، ومع ذلك لم تظهر في الأفق بوادر لحلول ممكنة ومعقولة، رغم أنها ليست معجزة ولا مستحيلة.

الآن، ونحن ندخل مرحلة اقتصادية جديدة مع انخفاض أسعار البترول، من الطبيعي أن نتوقع انخفاض الضخ المالي الذي كانت تحصل عليه الوزارة ولم تستفد منه كما يجب، وقد تتعذر بهذا مستقبلا، لكننا نقول لها: لا عذر لك بعد أن أضعت فترة ذهبية لا تعوض، لم نحصد منها غير التصريحات التي لا تؤمن سكنا للمواطن في كل الأحوال.

تهذيب المرور..

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
اضغط هنا

د. عبد الرحمن سعد العرابي

إشكالية عدد من فوضى السلوك

تعود إلى أكثر من سبب..
غير أن غياب النظام..
هو أحد أهم الأسباب..
ولهذا قيلت أمثلة شعبية كثيرة في هذا المعنى
"المال السايب يعلّم السرقة"
"إذا غاب القط العب يا فار"
وهكذا..
* غير أني أزعم أن المسألة هي..
في كثير من الأحيان..
ليست فقط غياب النظام بمعنى
عدم وجود أنظمة مُشرعة
لكن الغياب إنما هو في
التطبيق..
فكثير من تفاصيل حياتنا يوجد لها أنظمة
واضحة ومحددة ومعتمدة
لكنها وعلى أرض الواقع
لا تطبق بروحها ونصوصها..
من ذلك نظام المرور
فأنا أجزم بأنه يوجد لدينا
نظام مروري رائع..
لكنه على الورق فقط..
أما في التطبيق الحياتي المعاش
فحسب المزاج والأزمنة..
* لمجرد التأكيد بمثال..
السرعة محددة في أكثر من مكان
وساهر وُجد لمراقبة المتجاوزين
وقد نجح إلى حد كبير في أماكن تواجده
لكن هل واقع الحال..
يؤكد أم ينفي..
سيادة التزام السائقين بالسرعة القانونية؟
* ما رسخ في الذهنية المجتمعية هو
بكل أسف
عقلية الاستعجال..
فالكل مسرع لأنه مستعجل
والكل "يطير" بسيارته لأنه مستعجل
مع أن التدقيق يبيّن أنه
أبطأ من السلحفاة في تسيير حياته
* هكذا عقلية أجبرت
إدارات المرور على
زيادة سرعات طرقات وشوارع عدة
بحجة إما أنها خط سريع
كطريق الملك في جدة..
الذي تصل سرعته إلى (100) كم في الساعة
أو أنه شارع ممتد وفسيح
كشارع عبدالله السليمان
أمام بوابات جامعة الملك عبدالعزيز

الذي تصل سرعته إلى (90) كم في الساعة..
* الحوادث نتيجة لهذه السرعات
عالية ومتزايدة
وهو ما يدعوني إلى مطالبة
إدارات المرور بإعادة النظر
وتقدير حقيقي مع فلسفة حياتية
لكيفية ضبط الحركة المرورية
وتغيير عقلية الاستعجال لدى السائقين
وهذا يستدعي فرض صارم للنظام
بوجود دوريات ميدانية فاعلة
وليست متفرجة كحال معظمها الآن
وتوعية يومية وعلى مدار الساعة
فنحن بحق في حاجة ماسة
إلى هدوء ونظام يسود كل
أحيائنا.. وطرقاتنا.. وشوارعنا
وفي ذلك تهذيب مروري رفيع
للمجتمع في تكويناته
المجتمعية والفردية
وتقليل من نسب حوادث
أصبحت هاجساً يقض المضاجع.

ظاهرة التمييز العنصري تمتد إلى مدارس كيبيك

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2015م
اضغط هنا

مونتريال - علي حويلي
تشهد بعض المدارس في كيبيك موجة من التمييز العنصري تطاول، لأول مرة، أبناء المهاجرين من المجموعات الإتنو - ثقافية (من غير الكيبيكيين) خاصة أصحاب البشرة السوداء.
هذه السلوكيات، التي تبدو شاذة ومبنية على سوء فهم وتحامل و«كليشيهات» خاطئة وأحكام مسبقة، هي غالباً من الموروثات الراسخة لدى بعض الآباء الكيبيكيين الذين ينقلونها إلى أبنائهم، ويغرسون في نفوسهم مشاعر الحقد والكراهية والاحتقار.
في هذا السياق يقول لوك ريشير المدير العام لمنظمة « تحفيز الشباب»Motivaction»:» يصل بين الحين والآخر كثير من أبناء المهاجرين إلى كيبيك ويلتحقون بمدارسها. ومن الطبيعي أن يلفتوا أنظار رفاقهم، ولكن ليس بالضرورة أن تنم نظراتهم عن إهانة أو تمييز». ويتساءل: إذاً من أين وصلت إليهم مثل هذه المشاعر طالما لا توجد في مناهجهم الدراسية ولا يقرأون الصحف ولا يستمعون إلى نشرات الأخبار؟ مشيراً إلى أن «عالم الكبار هو من يسرب هذه الأفكار السامة».
ولمواجهة هذه الموجة العنصرية وإدانتها نظمت الهيئات المدنية والمنظمات الشبابية والطالبية ولجان حقـوق الإنسان، حملة إعلانية كبرى موجهة في شكـــل رئيس إلى كل الذين يختزنون في ذاكرتهم أحكاماً مسبقة حيال أي مهاجر يختلف عن الكيبيكي بلونه أو ثقافته أو لهجته أو عاداته.
ويرى ريشير أن مشاعر التمييز العنصري قد أخذت تنتقل من الخفاء إلى العلن، ومن سوق العمل إلى المدارس، وصولاً إلى الشوارع العامة، لافتاً في هذا الصدد» إلى أننا كنا نسير مع مجموعة من الطلاب السود الذين وفدوا حديثاً إلى كيبيك لتعريفهم على بعض جوانب الحياة في مونتريال. وكان كثير من المارة يرمقوننا بنظرات مهينة كما لو كنا عصابات شوارع أو مخلوقات من كوكب آخر».
ولتجنب مثل هذه المفاهيم المغلوطة كانت الحملة الإعلانية ضرورية لتحريك الرأي العام، ورفع مستوى الوعي لقضية الهجرة، وكسر الصورة النمطية، وتحفيز العمل المناهض لكل أشكال العنصرية والتمييز داخل المدارس الكيبيكية وخارجها.
\من هذا المنطلق يقول ريشير: « كانت حملتنا موجهة أساساً إلى الكبار الذين نقول لهم: هؤلاء الفتية السود ليسوا عصابات شوارع . إنهم مواطنون كيبيكيون، وينبغي أن نرحب بهم ونحتضنهم. وهم يضيفون إلى المجتمع الكيبيكي مزيداً من الغنى والتنوع والتعدد، ويتمتعون بـمواهب وطاقات واعدة، خلافاً لما ينعتهم به دعاة التمييز، بأنهم خاملون وبليدو العقول».
ويعتقد ريشير « أن الوقت قد حان لفعل شيء إيجابي، ونقول للرأي العام الكيبيكي إن» هؤلاء الفتية يشكلون مورداً لا يقدر بثمن. فهم قادة المستقبل. ويستأهلون الحياة تماماً كأبنائنا. لنمنحهم فرصة البقاء بيننا، ربما يصبح بعضهم قادة لنا»، في إشارة إلى أن حاكمية كندا قد تولتها على التوالي من عام 1999 إلى 2005 امرأتان: واحدة من أصل صيني، أدرييني باو، والثانية ميكائيل جان من أصل هايتي.
منتدى الثقافات
ودعماً للحملة الإعلانية دعت الهيئات المنظمة إلى عقد ملتقى في مونتريال تحت شعار « لنكن أكثر تقبلاً للوافدين الجدد «، ضم فعاليات فكرية وأدبية وفنية وسياسية وحزبية شددت على تفكيك الأحكام المسبقة وكل ما يتصل بالكراهية والتمييز العنصري. كما حضره حوالى 500 طالب من مختلف المجموعات الإتنو - ثقافية، نظموا معارض للرسم والصور وعرض أفلام وأشرطة فيديو تدعو إلى التسامح وقبول الآخر ومناهضة التمييز.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5937

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 ربيع أول 1436هـ - 5 يناير 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150105/Cartoon201501056202.htm